وسائل الدفع الالكترونية في البنوك الجزائرية (الواقع والآفاق)
- دراسة تجارب دول المغرب العربي والدول المتقدمة -

Electronic payment methods in Algerian banks (reality and prospects)

بوسعيد محمّد عبد الكريم[1]
Boussaid Mohammed Abdelkrim
باحث دكتوراه
جامعة أبو بكر بلقايد - تلمسان
boussaidmohammedabdelkrim@gmail.com
0778720263

قوراري عبد العزيز
Gourari Abdelaziz
أستاذ محاضر – ب –
جامعة أبو بكر بلقايد - تلمسان
a_gourari2001@yahoo.fr
0661226146

صايم مصطفى
Saim Mostefa
أستاذ مساعد
جامعة أبو بكر بلقايد - تلمسان
mostefa.saim@univ-tlemcen.dz
0771378211

تاريخ الاستلام: 2019/07/17 تاريخ القبول: 11/ 2019/10 تاريخ النشر: 15/ 2019/10

ملخص: إن وسائل الدفع الالكترونية تعتبر أحد أهم الخدمات المصرفية لذا نجد النشاط المصرفي يتأثر بالتطورات الاقتصادية المختلفة، حيث انتقلت البنوك من تقديم خدمات تقليدية محصورة في الإيداع والإقراض إلى اقتحام مجالات متعددة في تقديم خدماتها المصرفية ذات نوعية وسرعة في تنفيذ عملياتها، وهذا ما دفع الجزائر لمحاولة مسايرة هذا التطور من خلال العمل على تطوير الخدمات المصرفية من أجل مواكبة الحد الأدنى للتطورات الحاصلة في الدول المتقدمة في هذا المجال.

كلمات مفتاحية: وسائل الدفع التقليدية، وسائل الدفع الالكترونية، نظم المعلومات، الخدمات المصرفية، تكنولوجيا المعلومات.

تصنيف **JEL:** L86، L89.

Abstract: The electronic means of payment are considered as one of the important banking services, so we find the banking activity influences with the different economic developments, where the banks shifted from giving their traditional services confined in depositing and lending to breaking in different domains in presenting their banking services of quality and rapidity in executing their operations, and this is pushed Algeria to try leveling up this development through working on the development of the banking services for keeping up the minimum development within the first world countries in this field .

Keywords: Traditional means of payment; Electronic means of payment; Information systems; Banking Services; Information technology.

Jel Classification Codes :L86, L89.

Résumé :

Les méthodes de paiement électronique sont l'un des services bancaires les plus importants, de sorte que l'activité bancaire s'influence par divers développements économiques, car les banques sont passés de fournir des services traditionnels confiné au dépôt et aux prêts pour accéder dans plusieurs domaines dans la prestation de leurs services bancaires en terme de qualité et de rapidité dans l'exécution de ses opérations, ce qui a incité l'Algérie à essayer de suivre ce développement en travaillant sur l'amélioration des services bancaires afin de faire face aux développements minimaux dans les pays développés dans ce domaine.

Mots-clés : Modes de paiement traditionnels ; Modes de paiement électroniques ; Systèmes d'information ; Services bancaires ; la technologie de l'information.

Codes de classification de Jel:L86, L89.

المؤلف المرسل: بوسعيد محمد عبد الكريم، الإيميل: boussaidmohammedabdelkrim@gmail.com

1. مقدمة :

في سياق المتغيرات التي اجتاحت البيئة المالية الدولية إقليميا وعالميا ، نجد من أبرزها المنظومة البنكية أو ما يصطلح عليه بالخدمات المصرفية الحديثة بحيث عرفت هذه الأخيرة قفزة نوعية في خدماتها المقدمة لتتماشى مع متطلبات الاقتصاد الرقمي وطبيعة المحيط الاقتصادي وتنظيمه ليصبح أكثر استجابة وانسجاماً مع تحديات العولمة وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات وعالمية المعرفة، والتنمية المستدامة بمفهومها الشمولي التكاملي، وأمام كل هذه التحديات لم يكن على البنوك سوى العمل على إيجاد أنظمة الكترونية متكاملة ومتنوعة ترتكز على الانترنت كقاعدة لها لتتمكن من خلالهامن القيام بعملها على أكمل وجه وفي جميع أنحاء العالم وذلك من خلال السعي لإيجاد وسائل دفع تكون بديلا لوسائل الدفع التقليدية ويمكن استخدامها في أي وقت وفي أي مكان في العالم.

إشكالية الدراسة: وفي هذا الإطار يتم طرح الإشكالية التالية:

ما هو واقع وسائل الدفع في البنوك الجزائرية أمام كل هذه التحديات الحاصلة في الخدمات المصرفية العصرية؟

فرضيات الدراسة: للإجابة على الإشكالية تم طرح الفرضيات التالية:

- ✓ هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين تطور وسائل الدفع والأنظمة المصرفية في الجزائر.
- ✓ هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين تطور وسائل الدفع وعصرنة الخدمات المصرفية في البنوك الجزائرية.

أهداف الدراسة: ونجملها في النقاط التالية:

- الاطلاع على أحدث التطورات التكنولوجية المستخدمة في مجال الخدمات المصرفية العصرية على مستوى المحلي والدولي.
- معرفة واقع وسائل الدفع ومدى تطورها في البنوك الجزائرية من خلال مقارنتها مع الدول المجاورة والدول المتقدمة.
- معرفة أهم التحديات التي يواجهها مشروع تحديث وسائل الدفع في البنوك الجزائرية.

الدراسات السابقة: ونذكر منها ما يلي:

- **حميتفشيت،حكيمبناولة، واقعوسائلالدفعالالكترونيفيالجزائر،الملتقىالعلميالرابع حول"عصرنةنظامالدفعفيالبنوكالجزائريةوإشكاليةاعتمادالتجارةالالكترونيةفيالجزائر – عرض تجارب دولية - المركزالجامعيخميسمليانة،عينالدفلى، 27/26 افريل 2011.**

تطرقت هذه الدراسة إلى أهم وسائل الدفع الالكترونية الحديثة وواقعها في الجزائر.

وقد توصلت الدراسة إلى أن التجارة الالكترونية في الجزائر مازالت في مراحلها البدائية فمن الواضح انه لا يمكننا التحدث عن وسائل الدفع الالكترونية بنفس الشكل كما هو الحالة في الدول المتقدمة أو حتى بعض الدول النامية والتي قطعت أشواطا كبيرة في ميدان التجارة الالكترونية ووسائل الدفع الحديثة.

– نوال بن عمارة، وسائل الدفع الالكترونية (آفاق وتحديات)، مداخلة في إطار الملتقى الدولي للتجارة الالكترونية، 15 – 16 مارس 2004.

تطرقت هذه الدراسة إلى مجمل الأشكال التي عرفتها وسائل الدفع للتجارة الالكترونية.

وقد توصلت الدراسة إلى أن رغم المزايا الفرصالتي منحتهاوسائلالدفعالإلكترونيةللعملاءوالبنوكعلىحدالسواء، فإنهافاقتالمخاطرالمصرفيةالتقليديةكالتهربالضريبي وغسيلالأموالحيثإنالقوانينالحاليةلمتستعبهذهالتطورات.

المنهج المتبع والأدوات المستخدمة في الدراسة: من أجل مناقشة وتحليل الإشكالية تم تناول هذه الدراسة من خلال مجموعة من النقاط التالية:

- وسائل الدفع التقليدية.

- وسائل الدفع الالكترونية.

- واقع مشروع تحديث وسائل الدفع في البنوك الجزائرية وأهم تحدياتها ودلالاتها ودرجة الإقبال عليها.

ومن هذا المنطلق سنحاول أن نؤسس بحثنا هذا، والذي نبحث من خلاله على ماهية وسائل الدفع التقليدية والحديثة وواقع تحديث وسائل الدفع في البنوك الجزائرية، ولإثراء هذا البحث سنقوم بدراسة مقارنة بين وسائل الدفع الموجودة في البنوك الجزائرية مع مجموعة من الدول المغرب العربي وأيضا الدول المتقدمة، وذلك من خلال العناصر التالية:

2. وسائل الدفع التقليدية:

1.2. مفهوم وسائل الدفع التقليدية:

" تعتبر وسائل الدفع كل الأدوات التي تمكن كل شخص من تحويل الأموال مهما يكن السند أو الأسلوب التقني المستعمل " (المادة 69، 2003، ص 11).

كماعرفتعلىأنها" وسيلةالدفعهيتلكالأداةالمقبولةاجتماعيامنأجلتسهيلالمعاملات الخاصةبتبادلالسلعوالخدماتوكذلكتسديدالديون،وتدخلفيزمرةوسائلالدفع،إلىجانبالنقود القانونيةتلكالسنداتالتجاريةوسنداتالقرضالتييدخلهاحاملهافيالتداولعندمايؤدونأعمالهم"(الطاهر، 2010، ص 31).

أماالمشرعالجزائريفقدعرفوسائلالدفعفينصالمادة113منالقانون 10-90 قانون النقد والقرض كمايلي " : تعتبروسائلدفعجميعالوسائلالتيتمكنمنتحويلالأموالمهماكانالشكلأو الأسلوبالتقنيالمستعمل"(المادة113، 1990).

كما عرفها Duclos Thierry على أنها " جملة الوسائل التي مهما كانت الدعامة المنتهجة والتقنية المستعملة، تسمح لكل شخص بتحويل الأموال " (Duclos , 1999, P308).

وفيما يخص وسائل الدفع التقليدية يمكن تمييز ثلاثة أنواع: - النقود – الأوراق التجارية – التحويلات المالية.

2.2. العوامل المؤدية لتطوير وسائل الدفع التقليدية:ومن أبرز هذه العوامل المؤدية إلى تطور وسائل الدفع وتجعلها وسائل حديثة نجد ما يلي:

- وسائل الدفع التقليدية في الجزائر عموما تعاني من التماطل المفرط في معالجتها وضعف كبير في التأليه (AUTOMATISATION) لعمليات المعالجة هذا بالإضافة إلى:

- استخداماالطرقاليدويةعلىمستوىالوكالاتممايؤديإلىبطوابيرانتظارطويلةرغمتوفرالوسائلالتقنيةووسائل الإعلامالآلي.

- مشاكلذاتطابعإداري(تسليمالبريد،دفاترالشيكات،طلباتالاستعلاموثائقالإثبات)ترغمالعميلعلىالتنقلإلى الوكالةالتيتديرحسابه.

- ندرةإرسالمستخلصاتالحساباتوالكشوفالدورية إلىمقرسكنالزبائن.

- قديستغرقالحصولعلىدفترالشيكاتفيالمتوسط 14 يومًاويمكنأنتصلهذهالمدةإلىأكثرمنثلاثةأسابيعفي القرضالشعبيالجزائري،وتنخفضهذهالمدةإلىتسعةأياملدىبنكالفلاحةوالتنميةالريفيةعلىسبيلالمثال،أمافيما يخصالتحويلاتالماليةفقدتنتظرالمؤسساتفيالمتوسط 17 يوما.

- يتعمدالكثيرمنالأشخاصعدمالإمضاءبصورةصحيحةعلىالشيك،حتىلايتمكنحاملهمنالحصولعلىالمبلغ، هذابالإضافةلخطرالشيكبدونرصيد،خاصةمعثقلالإجراءاتالقانونيةوالقضائيةيجعلالأفراديتهاونونفيتقديم هذهالشيكاتللعدالة،ممايشجععلىإصدارالعديدمنالشيكاتبدونرصيد، رغم تعرض مرتكب هذه الجريمة للسجن 5 سنوات وغرامة مالية (وهيبة، 2011، ص 39).

والجدول التالي يمثل حجم وسائل الدفع غير قابلة للدفع 2003-2005:

الجدول رقم (01):حجم وسائل الدفع غير القابلة للدفع في 2003-2005

	2003		2004		2005	
	العدد	المبلغ	العدد	المبلغ	العدد	المبلغ
الشيكات	136380	129993	125675	112675	116267	91270
سفتجة + سند لأمر	3792	19236	4621	7376	6213	15524
التحويلات	1863	269	1556	266	1732	359
المجموع	142035	149398	12144	120317	124212	107153

Source : "Mouvement Des Chambres De Compensation", Document Interne De La Banque D'Algérie.

3. وسائل الدفع الحديثة (الالكترونية)

1.3. مفهوموسائلالدفعالالكترونية:

مصطلح الدفع الالكتروني مصطلح واسع يجمع بين طياته كل وسائل الدفع التي تستخدم فيها تكنولوجيا متقدمة للوفاء، مثل التحويل الالكتروني للأموال، الشيك الالكتروني، الكمبيالة الالكترونية، الدفع بالبطاقة الالكترونية (بطاقة الائتمان أو بطاقة الوفاء) والدفع بالنقود الالكترونية.

قانون المعاملات الالكترونية السعودي: " يعتبر تحويل الأموال بالوسائل الالكترونية وسيلة مقبولة لإجراء الدفع، ولا يؤثر هذا القانون بأية صورة كانت على حقوق الأشخاص المقررة بمقتضى التشريعات ذات العلاقة نافذة المفعول ".

أما قانون المعاملات والتجارة الالكترونية التونسي يعتبر أنها: " الوسيلة التي تمكن صاحبها من القيام بعمليات الدفع المباشر عن بعد عبر الشبكات العمومية للاتصالات ". (عبد الفتاح، 2003، ص 25).

أما فيما يخص أنواع وسائل الدفع الالكتروني فقد تم ابتكار العديد من وسائل تنفيذ هذه المعاملات وتنقسم هذه الوسائل إلى عدة أنواع:

- البطاقاتالبنكية - البطاقةالذكية Smart Card - النقودالالكترونية - الأوراقالتجاريةالإلكترونية - التحويلات.

2.3. خصائصوسائلالدفعالإلكترونية:تتموسائلالدفعالإلكترونيبالخصائصالتالية:

- الطبيعةالدولية:أيأنهاوسيلةمقبولةمنجميعالدولحيثيتماستخدامها لتسويةالحسابفيالمعاملاتالدوليةالتيتتمعبرفضاءإلكترونيبينالمستخدمينفي كلأنحاءالعالم.

- يتم الدفع باستخدام النقود الالكترونية، وهي وحدات نقدية عادية كل ما هناك أنها محفوظة بشكل الكتروني ويتم الوفاء بها الكترونيا.

- يستخدم هذا الأسلوب لتسوية المعاملات الالكترونية عن بعد، حيث يتم إبرام العقد بين أطراف متباعدة في المكان ويتم الدفع عبر شبكة الانترنت، وفقا لمعطيات الكترونية تسمح بالاتصال المباشر بين طرفي العقد ويتم الدفع الالكتروني بأحد الأسلوبين:

الأسلوبالأول :منخلالنقودمخصصةسلفالهذاالغرض، بحيث يكون الثمن فيها مدفوعا مقدما.

الأسلوبالثاني :منخلالالبطاقاتالبنكيةالعاديةحيثلاتوجدمبالغمخصصة مسبقالهذاالغرضبل إنالمبالغالتييتمالسحبعليهابهذهالبطاقاتقابلةللسحبعليها بوسائلأخربكالشيكلتسويةأيمعاملةمالية.

- تتطلب توفر أجهزة تتولى هذه العمليات التي تتم عن بعد لتسهيل تعامل الأطراف وتوفير الثقة فيما بينهم.

- يتمالدفع الالكتروني من خلال نوعينمن الشبكات، شبكةخاصة ويقتصرالاتصالبهاعلىأطرافالتعاقد ويفترض ذلك وجودمعاملاتوعلاقاتتجاريةومالية مسبقةبينهم،وشبكةعامة حيث يتمالتعاملبين العديد من الأفراد لا توجد بينهم قبل ذلك روابط معينة (محمد، 2003، ص 120-122).

3.3. مزاياوعيوبوسائلالدفعالإلكترونية:ونذكرها فيما يلي:

1.3.3. مزاياوسائلالدفعالإلكترونية:

بالنسبةلحاملها :تتميزبسهولةويسرالاستخداموالأمانوتفاديالسرقة والضياع،كماتوفرفرصالحصولعلىالائتمانالمجانيلفتراتمحددةوكذلكإتمام الصفقاتفوريابمجردذكررقمالبطاقة.

بالنسبةللتاجر:حيثتعدأقوىضمانلحقوقالبائعوتسهمفيزيادةالمبيعات ونقلعبءمتابعةديونالزبائنإلىعاتقالبنوكوالشركاتالمصدرة.

بالنسبةللبنكالمصدر:يستفيدمنخلالزيادةالأرباحوالفوائدوالرسوم والغرامات،كماأنهمنأهممزاياوسائلالدفعالإلكترونيهيميزةالخفضالكبيرفي التكاليفبالنسبةللبنكبعدأنكانيقومبتخصيصالكثيرمنالأموالللفتحفروعجديدةله فيكافةالمناطقفيمحاولةلهالتقربمنالعملاء. تخفيضاحتمالالخطأإذأنجميعالمعاملاتالمصرفيةالإلكترونيةبينالبنك والعميلتتمبصورةمبرمجةوسريعةتنخفضفيهااحتمالاتالخطأإلىالحدودالدنيا.

2.3.3. عيوبوسائلالدفعالإلكترونية:

رغمالمزاياالتييوفرهااستعمالوسائلالدفعالإلكترونيإلاأنهيمكنأننجم عناستخدامهامجموعةمنالعيوبوهي:

بالنسبةلحاملها :منالمخاطرالناجمةعناستخدامهذهالوسائلزيادة الاقتراضوالإنفاقبمايتجاوزالقدرةالماليةلحاملالبطاقةوبالتاليعدمقدرتهعلىسداد قيمتهاالمحددةفيترتبعنذلكوضعاسمهفيالقائمةالسوداء(برعومة، ص 08).

بالنسبةللتاجر:إنمجردحدوثبعضالمخالفاتمنجانبهأوعدمالتزامه بالشروطيجعلالبنكيلغيالتعاملمعهويضعاسمهفيالقائمةالسوداءوهومايعنيتكبد التاجرصعوباتجمةفينشاطهالتجاري.

بالنسبةلمصدرها:أهمخطريواجهالمصدرهومدىسدادحامليوسائل الدفعللديونالمستحقةعليهمكماأنهيتحملنفقاتضياعها(https://www.loredz.com).

4.3. مخاطروسائلالدفعالإلكترونية: تتمثل مخاطر وسائل الدفع الالكترونية فيمايلي:

1.4.3. المخاطرالتنظيمية:نظرالأنالخدماتالإلكترونيةتسمحبتقديمالخدماتمنأيمكانفيالعالمأدىإلىطرحعددامنقضايا التنظيم وإشراف،نجملهافيمايلي :

- علاقةالبنكالإلكترونيبالبنكالمركزي: إنالنقودالإلكترونيةستجعلمنالصعبعلىالبنوكالمركزيةمراقبة وتحديدالكتلةالنقدية،كماأنتداولعدة أشكالمنالنقودصادرةعنمؤسساتمصرفيةأوغيرمصرفية،فإنالكثيرمنهذهالمبالغلنتكونفيمتناولالدولةمن الناحيةالتنظيمية.
- صعوبةتحصيلالضرائب: إنالتهربالضريبييمثلمشكلةفياقتصادالمعاملاتالمصرفيةالإلكترونية،حيثيكونمنالسهلتحويلالأموالعبر الحدودكماأنالتعاملاتالإلكترونيةمجهولةالمصدر،ستجعلعمليةتتدقيقالحساباتصعبة.
- صعوبةمراقبةالمؤسساتالمالية:إناستخداموسائلالدفعالإلكترونيةسيؤديإلىصعوبةتطبيقالتنظيمات والقوانينالمطبقةعلىالمصارفالمؤسسات المالية،فإذاكانتالمؤسساتغيرالماليةلاتقبلالضوابطالتنظيميةالتيتتخذها

المصارفمعيارالها،فهليمكنفرضنفس التنظيماتالمتعلقةبالاحتياطات وتوفيرالبيانات وكيفيتمحمايةالمستهلكفيحالةإفلاسأحدمصدربالنقدالإلكتروني.

2.4.3 المخاطرالقانونية:

تنتجعنالمعاملاتالمصرفيةالإلكترونيةدرجةعاليةمنالمخاطرالقانونيةبالنسبةللبنوك،ولقدساهمتالخدمات الإلكترونيةفيتسهيلعملياتغسيللأموال، وهيعملياتمتتابعة ومستمرةفيمحاولةمتعمدةلإدخالالأموالغير المشروعةالناتجةعنالأنشطةالخفيةغيرالمشروعة التيتمارسمنخلالمايسمىبالاقتصادالخفي (عبد المطلب، 2003، ص 234). ونظرالماتوفرهالخدماتالإلكترونيةمنسرية،إذأنهبمجردأنيفتحالعميلحسابيصبحمنالمستحيلعلىالبنوكأن تعرفماإذاكانصاحبالحسابالاسمييقومبمعاملاتهأملا. ولمكافحةهذهالجريمةأخذتالعديدمنالاحتياطات، كالتحققمنهويةالعميل وعنوانهقبلفتحالحسابورصدالمعاملاتالتيتتمعنطريقالاتصالالمباشر وهومايتطلب قدراكبيرامنالىقظة.

3.4.3.مخاطرالعمليات:

يعتبرالاعتمادعلىالتكنولوجياالحديثةلتقديمالخدمات،هوالخطرالأساسيلمخاطرالتشغيلالناجمةعنالأعمال المصرفية الإلكترونية، وتهديداتالأمنتأتيمنداخلالنظامأوخارجهوعلىالبنوكتتبعممارساتسليمةلضمانسرية البياناتإلىجانبنزاهةالنظام والبيانات، وينبغيأنيجريباستمراراختيارممارساتالأمان ومراجعتهابواسطةخبراء خارجينكييقوموابتحليلأوجهتعرضالشبكةللمخاطر.

4.4.3 مخاطرالسمعة: كلماازدادااعتمادالبنكعلىقنواتتقديمالخدمةالإلكترونية،ازدادتاحتمالاتمخاطر السمعة، وإذاماواجهأحد البنوكالإلكترونيةمشاكلتؤديبالعملاءإلىفقدانالثقةفيقنواتتقديمالخدماتالإلكترونيةأوإلىاعتبارفشلالبنوك قصورافيالإشرافعلى النظامكله، فهذهالمشاكليمكنهاأنتؤثرعلىالموردينالآخرينللخدماتالمصرفيةالإلكترونية، حيثقامتجهاتالإشرافعلىالبنوكبوضعإرشاداتداخليةلمنيقومونبالفحص،كماقامتجهاتكثيرةبتوزيع مبادئتوجيهيةعنإدارةالمخاطرللبنوك (صالح، 2002، ص 50).

5.3. تقنيات أمانوسائلالدفعالإلكترونية: وتتمثلتقنيات أمانوسائلالدفعالإلكترونيةفيما يلي:

1.5.3 التوقيعالإلكتروني:وردتتعريفاتمتعددةللتوقيعالإلكترونيفهوتلكالبياناتالتيتتخذهيئةحروف أوأرقامأورموزأوإشاراتأوغيرهاوتكونمدرجةبشكلإلكترونيأوضوئيأوأي وسيلةأخرىمماثلةفيرسالةمعلوماتأومضافةعليهاأومرتبطةبهاولهاطابعيسمح بتحديدهويةالشخصالذيوقعهاويميزهعنغيرهمنأجلتوقيعهوبغرضالموافقة علىمضمونه.

فقدأفرزتالمعاملاتالإلكترونيةأشكالامختلفةللتوقيعالإلكترونيوهي:

(نقلالتوقيعالخطيبالماسحالضوئي (Scanner)- التوقيعبواسطةإعطاءالأمربالموافقةعلىإتمامالعقدعنطريقاستخدام شبكاتالإنترنيت - التوقيعالبيومتري - التوقيعالرقمي).

2.5.3 الرقمالسريأوالكلماتالسرية:تعتبرالحمايةبواسطةالرقمالسريالإجراءالمؤمنالأكثراستعمالافيالمجال الرقميفيالعصرالحاليواستعمالالرقمالسرييسمحلصاحبالبرنامجالتأكدمنهوية المستعملالذييحاولالدخولإلىالعنوانالإلكترونيوذلكعندمحاولتهالدخولإلى نافذةمؤمنةيجبأنيستعملرقمسريلتأمينمعاملاتهوذلكبشكلصحيححتييصل لمايريدهمنبياناتسريةوشخصية.

3.5.3. التشفير: وهومايطلقعليهأيضالفظ "التعميه "للتعبيرعنالرسالةالمشفرة،بحيثفيحالة اعتراضهالاينكشفمضمونها،بحيث تعتبروسيلةللحفاظعلىأمن المعلوماتمننيةغيرآمنة.

4. وسائل الدفع في الجزائر

1.4. واقعوسائلالدفعالتقليديةفيالجزائر:

تتضمنوسائلالدفعالتقليديةمجموعةمنالأوراقالتجاريةوبعضالوسائلالبديلة والتيمنأهمهاالنقودوالسفتجةوالشيكوالسندلأمروالتحويلات،ويمكنالتعرفعلى وضعيةوسائلالدفعالتقليديةفيالجزائرمنخلالالتطرقلحجمهذهالوسائلالمعروضة علىغرفالمقاصةعبركافةأنحاءالوطنوهذاحسببنكالجزائر(وهيبة، 2011، ص 37).

ويمكن إظهار ذلك من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (02): تطورحجموسائلالدفعالمقدمةلغرفةالمقاصةبنكالجزائر

	2003		2004		2005	
	العدد	المبلغ	العدد	المبلغ	العدد	المبلغ
الشيكات	4399354	4367794	4308762	4737623	4417875	5804200
سفتجة + سند لأمر	43206	120335	46720	91770	48271	107469
التحويلات	489754	397668	470078	463515	452915	527220
المجموع	4932314	4885797	4825560	5292908	4919061	6439889

Source : "Mouvement Des Chambres De Compensation", Document Interne De La Banque D'Algérie.

نلاحظ من خلال الجدول أن الزبائن أو العميل الجزائري لديه ثقة كبيرة بوسيلة الدفع عن طريق الشيكات وهذا ما تدل عليه المبالغ الشيكات التي تزداد كل سنة ويمكن تفسير هذا الإقبال من خلال حساب نسبة زيادة المبالغ المقدمة لغرفة المقاصة لبنك الجزائر من سنة إلى أخرى وهي كالآتي:

- من سنة 2003 – 2004: نسبة زيادة مبالغ الشيكات تقدر ب: 1.08
- من سنة 2004- 2005: نسبة زيادة مبالغ الشيكات تقدر ب: 1.22

ونفس الشيء بالنسبة للتحويلات فإنها تشهد تطورا من سنة إلى أخرى ومقدار الزيادة يقدر ب:

- من سنة 2003- 2004: نسبة زيادة مبالغ التحويلات المالية تقدر ب: 1.16
- من سنة 2004- 2005: نسبة زيادة مبالغ التحويلات المالية تقدر ب: 1.13 وهي بمقدار أقل.

والعكس بالنسبة للسفتجة وسند الأمر فاستعمالاتها كوسائل دفع تبقى محدودة مقارنة بالوسائل الأخرى فالمؤسسات العمومية نادرا ما تكتب سندات أمر وأغلب سندات الأمر والسفاتج تخص المؤسسات الخاصة ومن خلال ما سبق يتضح أن وسائل الدفع التقليدية تبقى موجودة في التعاملات لكن بنسب متفاوتة.

الجدول رقم (03):تطور نسبة وسائل الدفع في الجزائر للفترة (2003-2005)

	2003	2004	2005
الشبكات	%89,19	%89,29	%89,81
سفتجة + سند لأمر	%0,88	%0,97	%1,86

التحويلات	%9,93	%9,74	%8,19
المجموع	%100	%100	%100

Source : "mouvement des chambres de compensation", document interne de la banque d'Algérie.

يتبين لنا من خلال الجدول ما أكدناه سلفا وهو ارتفاع نسبة التعامل بوسيلتي الدفع عن طريق الشيكات والتحويلات المالية وهذا بسبب ما حضت به هاتين الوسيلتين من ثقة وإقبال من طرف المتعاملين، وهذا راجع من جهة بسبب الزخم الهائل من الإجراءات القانونية والقضائية الصارمة ومن جهة أخرى سهولة تنفيذ العمليات الخاصة بالمتعاملين رغم بطئ الإجراءات والآثار السلبية الناتجة عن التعامل بوسائل الدفع التقليدية.

2.4. تطويرنظممعالجةوسائلالدفع في الجزائر (وسائل الدفع الالكترونية):

إن إطلاق مشروعي ATCI وARTS المتعلقين بتطوير طرق معالجة وسائل الدفع في 2006 سجل ATCI (المقاصة الإلكترونية) الذي يتعلق بمعالجة المبالغ الصغيرة ما يلي:

الشكل رقم (01): عدد العمليات المنجزة الخاصة بنظام ATCI في سنة 2006

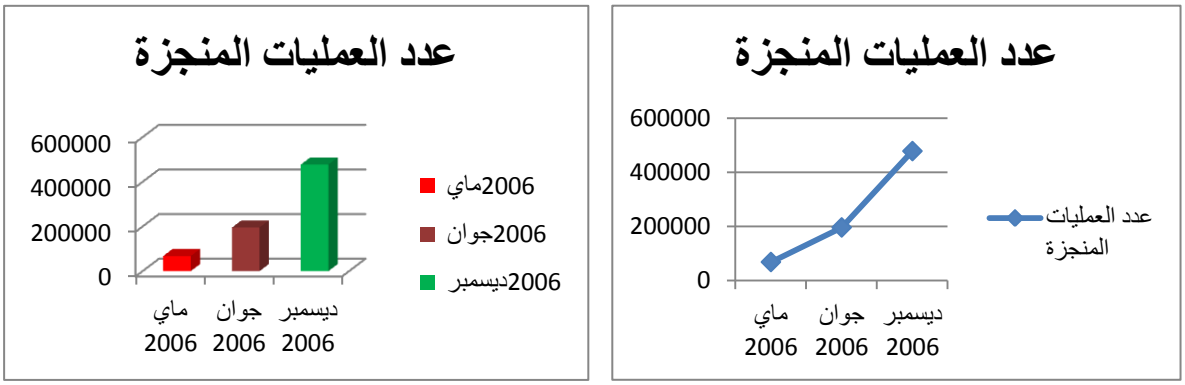

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على: عايدة عبير بلعبيدي " واقع تحديث أنظمة الدفع في الجزائر وأثره على المنظومة المصرفية الجزائرية "، مخبر مالية وإدارة أعمال، جامعة محمد خيضر بسكرة،الجزائر،ص : 11 .

منذ انطلاق نظام ATCI سجل ارتفاعا معتبرا في عمليات الدفع التي ارتفعت من 67928 عملية منجزة في ماي 2006 إلى 477588 عملية منجزة في ديسمبر 2006 وهو ما يعكس تطور ملحوظ في حجم العمليات المنجزة خلال سنة 2006. ويوضح الجدول التالي حجم العمليات المنجزة من النظام ATCI مقابل وسائل الدفع الأخرى:

الجدول رقم (04): حجم العمليات المنجزة من النظام ATCI مقابل وسائل الدفع الأخرى خلال سنة 2006

النظام ATCI / السنة	النظام ATCI مقابل الشيكات	النظام ATCI مقابل التحويلات	النظام ATCI مقابل البطاقات البنكية
2006	2112441	202861	13628

المصدر: من إعداد الباحث.

كما رفض النظام 74891 عملية للشيكات و21 عملية بالنسبة للنقد الآلي ويتمثل السبب الرئيسي لعمليات الرفض هو الصعوبات الفنية التي وقعت على مستوى الأنظمة غير المادية (SCANNING) وهذا كله حصل خلال سنة 2006.

وأما منذ دخول نظام ARTS (المتعلق بالمبالغ الكبيرة) للعمل سنة 2006 ارتفع عدد العمليات المسجلة في دفاتر بنك الجزائر سنة 2008 إلى 195175 عملية مقابل 176900 تسوية مسجلة سنة 2007 وكمتوسط شهري تم القيام بـ 16265 عملية

تسوية سنة 2008 مقابل 705 عملية تسوية أنجزت سنة 2007 فمن خلال المقارنة بين سنتي 2007 و2008 عرف النظام ارتفاعا بنسبة 10.3% وبالمقارنة بين سنتي 2006 و2007 عرف النظام زيادة بنسبة 24%.

3.4. مقارنة وسائل الدفع الالكترونية الموجودة في الجزائر مع بعض الدول المغرب العربي:

ويمكن توضيح ذلك من خلال الرسومات البيانية التالية الذي يبين حجم إصدار البطاقات البنكية بين مجموعة من الدول المغرب العربي بما فيها الجزائر من سنة 2010-2012:

الشكل رقم (02): حجم إصدار البطاقات البنكية لمجموعة من الدول المغرب العربي بما فيها الجزائر (2010-2012)

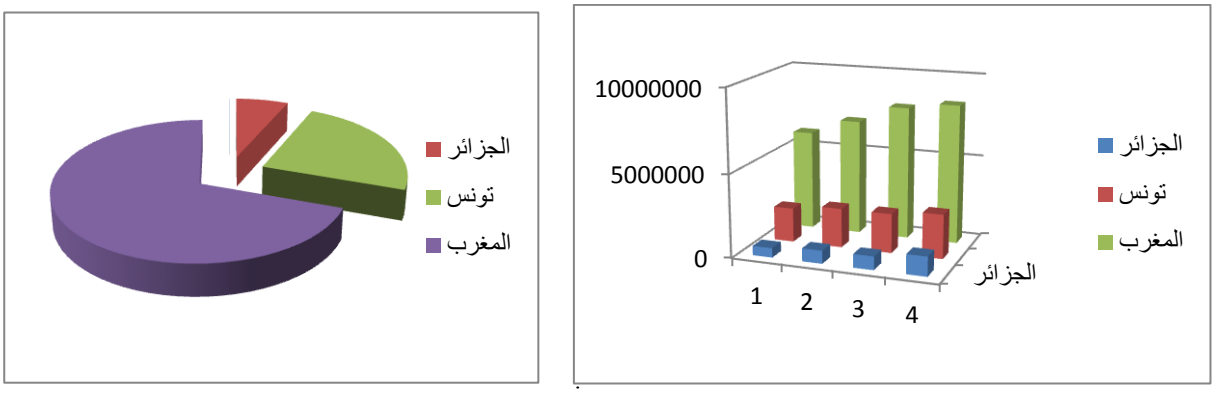

المصدر: من إعداد الباحث.

انطلاقا من الأشكال البيانية نلاحظ أن إقبال الجزائر على وسائل الدفع الالكترونية إقبالا محتشما وضعيفا بالمقارنة مع دول المجاورة فقط وهذا يستدعي من الجزائر وقفة حازمة لإعادة النظر في الإجراءات المطبقة على هذه الوسائل خاصة أن إقبال المتعاملين على وسائل الدفع الالكترونية يدل على درجة التقدم والتطور التكنولوجي وتحديث الأنظمة المعمول بها في أي دولة ، وأيضا نلاحظ أن الجزائر تحتل المرتبة الأخيرة مقارنة مع الدول المغرب العربي في حجم إصدار البطاقات البنكية وهذا ما توضحه الإحصاءات حيث انتظرت الجزائر حتى سنة 2012 ليصل حجم الإصدار أكثر من مليون بطاقة بنكية بينما تجاوز في تونس حاجز 2600000 بطاقة أما في المغرب فاقترب من حاجز 9 ملايين بطاقة في سنة 2012 وهذا ما يفسر تأخر الجزائر في مجال إصدار البطاقات البنكية.

4.4. مقارنة وسائل الدفع الالكترونية الموجودة في الجزائر مع إحدى الدول المتقدمة ولتكن فرنسا:

أما بالنسبة لفرنسا لا يوجد أي وجه للمقارنة وهذا ما يوضحه الشكل البياني التالي:

الشكل رقم (03): مقارنة وسائل الدفع الالكترونية الموجودة في الجزائر مع فرنسا

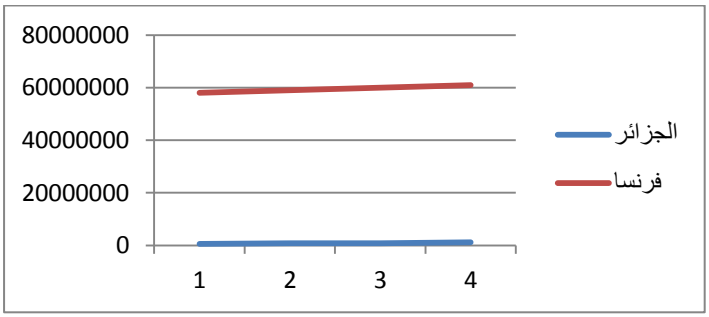

المصدر: من إعداد الباحث.

أما المنحى التالي يمثل تطور البطاقات في الجزائر وتونس والمغرب من 2009 إلى 2012:

الشكل رقم (04): يمثل تطور البطاقات البنكية في الجزائر وتونس والمغرب (2009-2012)

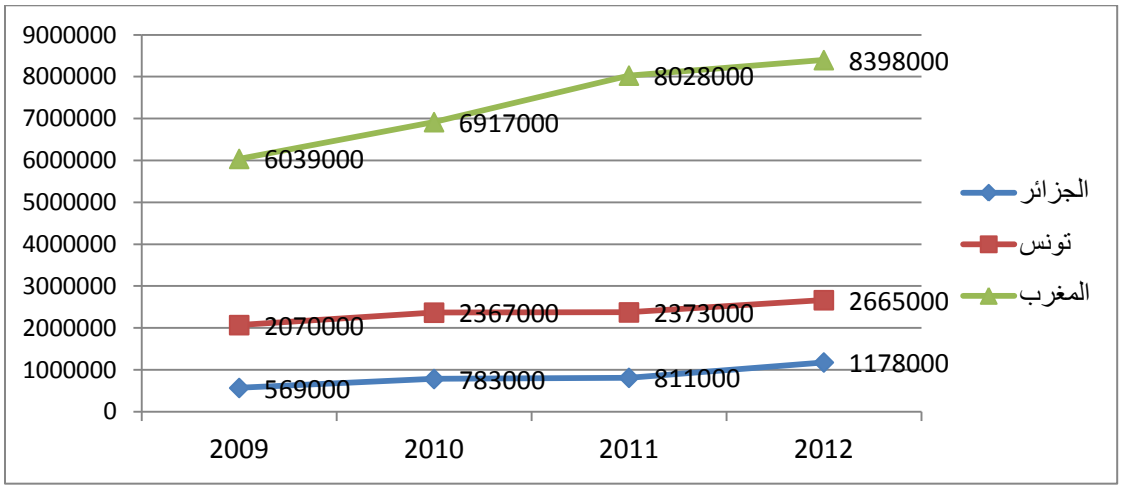

Source : Lazreg Mohammed : « Développement de la monétique en Algérie, réalitéet perspectives » Université de Tlemcen Thèse doctorat, 2014 -2015, P 77.

5.4. مقارنة تطور عدد الموزعات الآلية للنقود DABفي الدول الثلاث:

الشكل البياني الموالي يمثل تطور عدد الموزعات الآلية للنقود DAB في الدول الثلاث خلال الفترة الممتدة بين 2009 و2012:

الشكل رقم (05): يمثل تطور عدد الموزعات الآلية للنقود DAB في الدول الثلاث (2009- 2012)

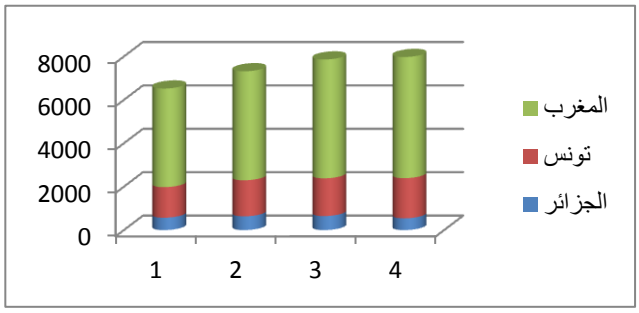

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على: عزريق محمد " تطوير الخدمات المصرفية الالكترونية في الجزائر"، أطروحة دكتوراه، جامعة تلمسان، الجزائر، 2014 /2015.

يتبين لنا من خلال الشكل البياني نفس ما تطرقنا إليه سلفا أن الجزائر لازالت بعيدة كل البعد في إنشاء جو ملائم وخصب يساعدها على التطور في مجال وسائل الدفع الالكترونية ، الملاحظ بالنسبة لأجهزة DAB أن الجزائر تحتل المرتبة الأخيرة خلف تونس والمغرب هذه الأخيرة تعيش طفرة كبيرة في مجال وسائل الدفع الحديثة حيث تجاوز عدد الموزعات بها حاجز 5500 جهاز سنة 2012 وهو فرق كبير وخطوة تكنولوجية عصرية مشهودة مقارنة بتونس والجزائر فهذه الأخيرة لم تتجاوز الموزعات الآلية بها سقف 650 جهاز في أفضل عطاءاتها أي بفارق 1272 جهاز عن تونس و5005 جهاز عن المغرب . والمنحنى البياني التالي يبين تطور أجهزة DAB خلال نفس الفترة السابقة:

الشكل رقم 06: يمثل منحنيات تطور الموزعات الآلية للنقود DAB في الجزائر وتونس والمغرب(2009- 2012)

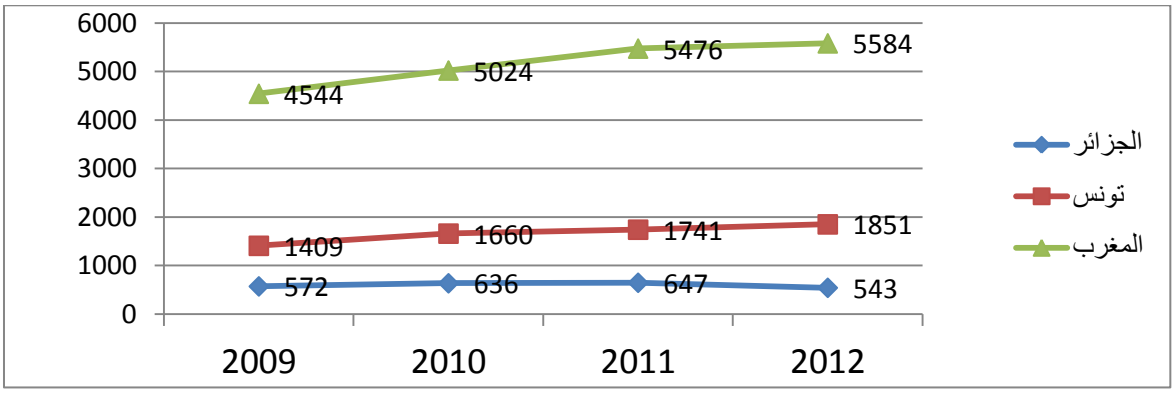

Source : Lazreg Mohammed : « Développement de la monétique en Algérie, réalitéet perspectives » Université de Tlemcen Thèse doctorat, 2014 -2015, P 77.

5. خاتمة:

1.5. النتائج المستقاة من هذه الدراسة:

من خلال الدراسة تم التوصل للنتائج التالية:

- تمثل وسائلالدفعتلكالوسائلالمقبولةاجتماعيامنأجلتسهيلالمعاملات الخاصةبتبادلالسلعوالخدماتوكذلكتسديدالديون؛

– تعتبر وسائل الدفع التقليديةبمثابةعبئثقيلاعلىالبنوك،لاعتمادهابدرجة كبيرةعلى الاستخداممالورقيوالبشري،واستنزافهاللوقت؛

- أدركتالبنوكالجزائريةحتميةتحسينخدماتهاالاسيماوسائلالدفعالتيلاتحتلفي الاقتصادالجزائريالمكانةوالأهميةالتيتتسمبهافيالدولالمتقدمة؛

- إن وسائل الدفع الالكترونية تقوم بتحقيق عنصر السرعة في الإنجاز وتحسين التدفق النقدي، وموثوقية تلك التدفقات وسرعة تداول النقد في بيئة أساسها السرعة والدقة؛

– توفر وسائل الدفع الالكترونية أمن المعلومات وسريتها للأطراف المختلفة، وتسعى إلى تحسين المركز التنافسي للبنوك؛

- تعتبر الجزائر من بين الدول السائرة في تحديث جهازها المصرفي وتطويره والعمل على تسريع وتنشيط حركته إلا أن معظم هذه الأفكار لم تر النور بسبب التماطل في تطبيق القوانين واحترامها وبسبب الفساد وسوء التسيير؛

– بدأت الجزائر تتبعالخطواتالصحيحةنحوتطويروتحديثوسائلالدفع،لكنالأمرلنينتهيهنابلعليهاالقيام بمزيدمنالدراساتفيهذا المجالآخذةبعينالاعتبارتجربةالدولالمجاورةوحتىالدولالمتقدمة.

2.5. التوصيات المتوخاة من هذه الدراسة:

من خلال الدراسة الإحصائية السابقة تبين لنا يقينا أنه لابد على الجزائر أن تسعى إلى تطوير جهازها المصرفي وتكثف كل الطاقات من أجل تحديث نظامها بكامله ولذلك اقترحنا مجموعة من التوصيات التالية:

- تقوية ودعمالبنيةالتحتيةللاتصالات في البنوك الجزائرية من أجل تسهيل عملياتالدفعوتبادلالبياناتوالمعلوماتبينوعبرالبنوك؛

- زيادةالإنفاقالاستثماريفيمجالالتكنولوجياالمعلومات من أجل تطوير الجهاز المصرفي الجزائري؛

– العمل على غرس الميزة التنافسية في البنوك الجزائرية لان هذه الأخيرة تعتبر مفعول فعال للنهوض بالقطاع المصرفي الجزائري نحو الحداثة والتطور والتقدم التكنولوجي؛

– العمل على تكثيف برامج تحسيسية وتكوينية لانتشار فكرة وسائل الدفع الالكترونية عند العملاء وتثبيتها وتقييدها بقوانين ردعية وصارمة لمنع المخاطر الناجمة عن استعمال وسائل الدفع الالكترونية ومخاطر الجرائم الالكترونية؛

– العمل على توحيد كل الجهود لتطوير وتحديث وسائل الدفع الالكترونية، وتقليل التعامل بوسائل الدفع التقليدية.

6. الهوامش:

1 - المادة (69) من أمر رقم 03-11 مؤرخ في 26 أوت سنة 2003 يتعلق بالنقد والقرض – الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية– العدد 52 – الجريدة الرسمية، الصادرة بتاريخ 27 أوت 2003،ص 11.

2 - الطاهرلطرش،**تقنياتالبنوك**،الطبعةالسابعة، ديوانالمطبوعاتالجامعية، الجزائر،2010، ص:31.

3 - المادة 113، قانون النقد والقرض رقم 10-90 المؤرخ في 14 افريل 1990، السنة السابعة والعشرون، الصادرة بالجريدة الرسمية، بتاريخ 18 افريل 1990.

4- Duclos Thierry: Dictionnaire de la banque – 2ème édition – SEFI – bibliothèque national du canada , 1999 – p 308.

5 - وهيبة عبدالرحيم، "وسائل الدفع التقليدية في الجزائر الوضعية والآفاق"، مجلة المباحث، العدد 09، 2011، ص:39.

6- عبد الفتاح بيومي حجازي، " مقدمة في التجارة الالكترونية العربية "، الكتاب الأول، شرح قانون المبادلات والتجارة الالكتروني التونسي، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2003، ص: 25.

7 - محمد حسين منصور، " المسئولية الالكترونية "، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، 2003، ص: 120-122.

8- برعومةعبدالحميد،صوريةبوطرفة،مداخلةالنقودالإلكترونيةوالأساليبالبنكيةالحديثةفيالدفعوالتسديد ومخاطرهاوطرقحمايتهاضمنملتقى : عصرنةنظامالدفعفيالبنوكالجزائريةوإشكاليةاعتمادالتجارةالالكترونية عرضتجاربدولية،ص8 .

9- https://www.loredz.com.(site consulté le 26/01/2019, à 02:34)

10 - عبدالمطلبعبدالحميد :العولمةواقتصادياتالبنوك،الدارالجامعية،2003، ص:234 .

11- صالحنصوليواندرياشايختر":تحدياتالمعاملاتالمصرفيةالالكترونية"، مجلةالتمويلوالتنمية، سبتمبر 2002، ص: 50.

12 - وهيبة عبدالرحيم،مرجع سبق ذكره، ص: 37.

7. الملاحق:

الملحق رقم (01): عدد العمليات المنجزة الخاصة بنظام ATCI في سنة 2006

الفترة	عدد العمليات المنجزة
ماي 2006	67928
جوان 2006	195650
ديسمبر 2006	477588

الملحق رقم (02): نمو البطاقات البنكية في فرنسا خلال الفترة 2009- 2012

السنة	2009	2010	2011	2012
عدد البطاقات بالمليون	58.5	59.8	60	60.6

الملحق رقم (03): حجم إصدار البطاقات البنكية لمجموعة من الدول المغرب العربي بما فيها الجزائر (2010- 2012)

السنة	الجزائر	تونس	المغرب
2010	783311	2366415	6971047
2011	811846	2377341	8028430
2012	1118243	2664620	8397983

الملحق رقم (04): يمثل تطور عدد الموزعات الآلية للنقود DAB في الدول الثلاث (2009- 2012)

السنوات	الجزائر	تونس	المغرب
2009	572	1409	4544
2010	636	1660	5024
2011	647	1741	5476
2012	543	1851	5584